رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (١٦) لسنة 2013
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2014

لغايات إستكمال إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 والسير بالمراحل الدستورية لإقرارهما وكذلك إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، والتزاماً بالبرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي سوف تواصل الحكومة جهودها المبذولة لإستعادة التوازن للمالية العامة والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي من خلال تحقيق المزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أفضل بما يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة.

كما ستسعى الحكومة إلى العمل على تحسين كفاءة الانفاق العام وترشيد الإنفاق الجاري غير المنتج وصولاً الى موازنة شفافة وصحية تمكن السياسة المالية من مواصلة إحتواء عجز الموازنة العامة والدين العام إلى المستويات الآمنة وبما ينعكس إيجابياً على تحسين موقع الأردن على الخارطة الإستثمارية العالمية وتعزيز مستوى جدارته الائتمانية في الأسواق المالية الدولية وبما يساعد الإقتصاد الوطني على تحقيق نمو حقيقي قابل للاستمرار.

وستركز سلسلة السياسات والإجراءات الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية بما يسهم في زيادة الثقة بمسار عملية الاصلاح الشامل. هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

بالإضافة إلى إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم وتعزيز مبادئ المشاركة والشفافية وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة للسنة المالية 2014، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 إلى مجموعة من المرتكزات من أبرزها ما يلي :**

1- الإلتزام بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف إلى إحتواء عجز الموازنة العامة والمديونية وبما يمكن الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية وبما يساعد على تدعيم أركان الإستقرار المالي والنقدي.

2- تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

3- تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يدعم العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال تفعيل النشاط التمويلي لصندوق تنمية المحافظات الذي يهدف إلى تمويل الإحتياجات التنموية والمشاريع الرأسمالية في كافة محافظات المملكة مع الأخذ بالإعتبار المزايا النسبية للمحافظات ومشاركة المجتمع المحلي في إختيار المشاريع التنموية ذات الأولوية في كل محافظة من محافظات المملكة.

4- الإستمرار في تقليص الإنفاق غير المنتج وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإلغاء أو دمج المتشابه منها والمضي قدماً في إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

5- السعي لتوفير التمويل الضروري للموازنة العامة وبأقل التكاليف من خلال تبني خطة حكومية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة في هذا المضمار، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مواصلة عملية الإصلاح الإقتصادي والمالي.

6- الإعتماد بشكل أكبر على الموارد الذاتية وتعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، هذا بالإضافة إلى تعميق إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليص إعتمادها على دعم الخزينة العامة.

7- الإستغلال الأمثل للمنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية من خلال التركيز على تمويل المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات.

8- إستكمال منظومة التشريعات الهادفة الى تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لضمان تحقيق معدلات نمو حقيقية مستدامة تساهم في توليد دخل إضافي وتوفير فرص عمل جديدة.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

وقد أستندت موازنة عام 2014 إلى التوقعات الرئيسية التالية :

1. استمرار الأداء المتواضع للإقتصاد الوطني في ضوء تباطؤ وتيرة نمو الإقتصاد العالمي وتداعيات الأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (3.5%) لعام 2014 و(4.0%) لعام 2015 و(4.5%) لعام 2016، كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (7.9%) و(6.9%) و(7.1%) للأعوام 2014-2016 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (3.0%) و(2.4%) و(1.9%) للأعوام 2014 – 2016 على الترتيب.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (4.5%) لعام 2014 وبنسبة (5.1%) و(5.3%) لعامي 2015 و2016 تباعاً.
4. نمو المستوردات السلعية بنسبة متواضعة تبلغ (0.2%) لعام 2014 و(-1.1%) لعام 2015 و(2.5%) لعام 2016.
5. بلوغ سعر برميل النفط في المتوسط خلال الفترة 2014 – 2016 بحدود (100) دولار للبرميل الواحد.
6. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 نحو (12.4%) لتنخفض هذه النسبة إلى (9.1%) في عام 2015 ثم إلى (8.3%) في عام 2016.
7. إستمرار حفاظ البنك المركزي على مستوى مريح من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن خمسة شهور.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

كما أستندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

1- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.

2- الاستمرار في دعم مادة الخبز للمواطنين دون اي تخفيض .

3- تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي لإيصال الدعم لمستحقيه.

4- ضبط التعيينات بكافة أشكالها لجميع الوزرارات والدوائر الحكومية وإقتصارها على الإحتياجات الملحة والضرورية فقط.

5- رصد المخصصات اللازمة لعملية تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات مع الأخذ بعين الإعتبار زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للفئة الثالثة بمقدار (10) دنانير.

6- زيادة المخصصات المرصودة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.

7- زيادة المخصصات المرصودة لبند المعالجات الطبية لتسديد جزء من المديونية القائمة مع ضرورة العمل على تطبيق أسس وضوابط واضحة وشفافة للإستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً.

8- الإستمرار في ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والحد من إستخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود إلا للضرورة القصوى.

9- تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي إستناداً إلى قانون إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الهادف إلى رفع مستوى الأداء

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

الحكومي وترشيد الإنفاق من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة.

10- إعتماد أنظمة رقابية فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى إعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الإعتماد على دعم الخزينة العامة.

11- مواصلة رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والأقل حظاً.

12- الإستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والأثاث وسحب السيارات غير الضرورية والتوقف عن تخصيص السيارات بعد تاريخ اقرار الموازنة.

13- التركيز على عمليات الصيانة للطرق القائمة وإقتصار تنفيذ الطرق الجديدة على الحالات الضرورية فقط.

14- رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق تنمية المحافظات وبرنامج البنية التحتية للمحافظات وذلك بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية المنتجة والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين.

15- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الطاقة والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات من خلال تمويلها من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية.

16- تعديل قانون الإستملاك بهدف الوصول إلى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

17-عدم جواز إجراء الأوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها إستناداً إلى نظام الأشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند إلتزام حسب الأصول، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات الناظمة لذلك.

18-مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.

19-تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتم تطبيق مبدأ تصاعدية الضريبة على أرباح الشركات كما هو الحال مع الأفراد.

20-ضبط الإعفاءات الضريبية وخاصة المتعلقة برسوم تصاريح العمل.

21-زيادة عوائد التعدين وإلغاء الإعفاءات الواسعة في هذا المضمار.

22-تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي إلى جانب تقليص المتأخرات الضريبية وفق إستراتيجية واضحة.

23-حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها مع الصندوق الخليجي للتنمية والدول المانحة.

وفي ضوء كل ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام (2014-2016) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2013/10/20 على أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة/

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

دائرة/ وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2014 - 2016 وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج وأهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

ولتحقيق اهداف السياسة المالية الرامية الى احتواء العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية خلال السنوات 2014-2016، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي عند اعداد مشروعات موازناتها:

اولاً :- في مجال النفقات العامة :

1- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المرفق والمخصص لها في موازنة عام 2014 بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

2- تقيد كل وزارة او دائرة حكومية عند إعداد موازنتها بشكل تفصيلي لعامي 2015-2016 بالأرقام التأشيرية المرفقة لكل منها وفقاً لإطار الإنفاق متوسط المدى.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

3- قيام كل وزارة او دائرة او وحدة حكومية هذا العام بأخذ مطالب المحافظات من المشاريع التنموية بعين الاعتبار عند اعداد موازنتها وذلك انسجاماً مع البرامج التنموية للمحافظات.

4- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بإعداد موازنتها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتقدير بنود إنفاقها موزعة على البرامج /المشاريع / الانشطة وفقاً لهذه المنهجية، وكذلك موزعة حسب المحافظات للسنوات 2014-2016.

5- قيام كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية بتضمين موازنتها بمعلومات وبيانات عن النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تضطلع بها والبرامج والانشطة والمشاريع التي تضطلع بها وكلفها والكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس موزعة على هذه البرامج، وكذلك في تحديد الاهداف الوطنية التي تساهم في تحقيقها واهم القضايا والتحديات التي تواجهها .

6- قيام كل وزارة /دائرة / وحدة حكومية ببيان اهداف كل برنامج من البرامج التي تتولاها وكلفته والخدمات التي يقدمها وتحديد المديريات والوحدات الادارية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج وعدد الكوادر البشرية العاملة في كل برنامج مع الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل وذلك طبقاً للنماذج التي اعدتها دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

7- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بتحديد مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج المرتبطة بهذه الأهداف للسنوات 2014-2016 بالإضافة إلى سنة الأساس (المقارنة) مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات، وعلى أن

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

تتضمن تقييماً ذاتياً لمؤشرات الاداء لسنة 2013 وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة.

8- التوقف عن طرح أية عطاءات او التزامات جديدة اعتباراً من 2013/11/15 (العطاءات الحكومية وعطاءات اللوازم العامة) إلا بعد اخذ موافقتي على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية / الموازنة العامة. ويستثنى من ذلك المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية.

9- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية من موازنة عام 2013 لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد احتياجاتها من هذه المخصصات في مشروع موازنة عام 2014.

10- وقف شراء السيارات والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة .

11- عدم شراء أجهزة الحاسوب إلا بعد التنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة .

12- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية باجراء مراجعة شاملة لاوجه نفقاتها وخاصة الجارية منها بهدف ضبطها وترشيدها لتعكس الاحتياجات الفعلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

أ- <u>النفقات الجارية :</u>

1- ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

- ضبط التعيينات على الوظائف المحدثة والشاغرة في عام 2014 وفي حال وجود حاجة ملحة للتعيين ينبغي الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء.
- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (102و103) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات وتصويب التعيينات القائمة لتندرج ضمن هذه المجموعة.
- ضبط النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) لتكون ضمن الحدود الدنيا لتسيير اعمال الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات تتسم بدرجة عالية من الدقة والانضباط والمسؤولية فيما يخص نفقات الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات حسب النماذج المعتمدة من دائرة الموازنة العامة.

2- مع مراعاة التقيد بالسقف المحدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية، سواء كانت ممولة من الخزينة او من القروض او من المنح الخارجية عند تقدير بنود الإنفاق الجاري وتضمين ذلك في مشروع الموازنة لعام 2014 من خلال كشوفات تفصيلية توضح ذلك.

ب- النفقات الرأسمالية:

1- إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وادارته.

2- التزام جميع الوزارات والمؤسسات بتضمين المشاريع التي أدرجتها في برامج المحافظات للاعوام القادمة، ورصد المخصصات لذلك، وكذلك إدراجها ضمن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة والخطط والبرامج والمبادرات الحكومية المستقبلية وأن يتم توفير التمويل المناسب وضمن المجال المالي المتاح وفي إطار السياسة المالية وتوجيه المنح الممكنة لهذه الغاية .

3- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بدراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع الجديدة ومعلومات متكاملة وشاملة عن جميع المشاريع الرأسمالية لديها وذلك وفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة.

4- ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

5- توجيه هذه النفقات نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

6- وقف شراء السيارات والأثاث.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

7- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية /وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية.

8- وقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وانهاء أعمال العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية، وإلغاء الوظائف الشاغرة على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية وذلك إلتزاماً بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

9- اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي للوقوف على انعكاساتها واثارها التنموية على الاقتصاد الوطني مع مراعاة نقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

ثانياً :- في مجال الإيرادات العامة :

1- العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

2- العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

3- دراسة السياسات الضريبية المعمول بها وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة لبيان مدى كفاءتها واستقرارها على المدى المتوسط من خلال تعزيز قدرات الدوائر التحصيلية بحيث يتم تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

4- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

ثالثاً : أحكام عامة :

1- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشروع موازناتها.

2- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال تشجيع الصادرات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة .

3- العمل بشكل حثيث على زيادة حجم المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

4- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام 2014-2016 وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي ضوء التعليمات المرفقة.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

5- تفعيل دور المحافظين والمجتمعات المحلية في المحافظات في تحديد الاحتياجات التنموية فيها والتنسيب بذلك إلى الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه مع ضرورة إرسال نسخة من هذه الاحتياجات إلى دائرة الموازنة العامة حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

6- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام 2014-2016، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

7- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وجداول تشكيلات الوظائف أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo.

8- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية مواصلة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

9- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازناتها لعام 2014 تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات. وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او نشاط او مشروع او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة. وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم

المملكة الأردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم .....

التاريخ .....

المرفق .....

الدائرة كل أشكال المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.

10- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

2013/10/3

رئيس الـــــــوزراء

الدكتور عبد الله النسور